

Distr.: General
23 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البندان ٦٠ (أ) و ٦٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة
التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من
أجل التنمية
النهوض بالمرأة

أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المتعلق بأنشطة صندوق
الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي أُعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩.

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضاً لبرامج وأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
ومعلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته على النحو المحدد في خطته الاستراتيجية للفترة
٢٠٠٨-٢٠١١. ويتتبع التقرير التقدم العام ويسلط الضوء على النتائج الملموسة للدعم
الذي قدمه الصندوق للبلدان في عام ٢٠٠٨. وينتهي التقرير بمجموعة من التوصيات بشأن
الطرق التي يمكن بها زيادة تعزيز الفعالية الإنمائية والتنظيمية للصندوق.

* A/64/150.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	السياق	٣
ثالثا -	إطار النتائج الإنمائية	٤
ألف -	تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها الاقتصادية	٦
باء -	القضاء على العنف ضد المرأة	١٠
جيم -	وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات	١٣
دال -	النهوض بالعدل بين الجنسين في الحوكمة الديمقراطية	١٤
هاء -	الثغرات والتحديات	١٧
رابعا -	إطار النتائج الإدارية	١٨
ألف -	المجال ١	٢١
باء -	المجال ٢	٢٢
جيم -	المجال ٣	٢٤
دال -	المجال ٤	٢٤
هاء -	الثغرات والتحديات	٢٥
خامسا -	إطار الموارد المتكامل	٢٥
سادسا -	التوصيات	٢٦

أولا - مقدمة

١ - يتمثل الهدف العام للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (DP/2007/45)، التي اعتمدها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، في دعم البلدان في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتماشى وأولوياتها الوطنية. ويعمل الصندوق في إطار شراكة مع الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة من أجل تعزيز أمن المرأة الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية، وإنهاء العنف ضد المرأة، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف الفتيات والنساء، والنهوض بالعدل بين الجنسين في مجال الحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك في البلدان المتأثرة بالتزاع والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد التزاع.

٢ - وتتضمن الخطة الاستراتيجية عناصر إطار المساءلة في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي يعتمد الصندوق لقياس ما يلي: (أ) إسهاماته في تحقيق التقدم بشأن المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي على أساس النواتج والمخرجات والمؤشرات المقابلة في إطاره للنتائج الإنمائية؛ (ب) أدائه على أساس المخرجات والمؤشرات والأهداف في إطار إدارته القائمة على النتائج؛ (ج) تقدمه نحو تعبئة ورصد وإنفاق الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامجه على نحو ما هو مبين في إطار موارده المتكامل.

٣ - ويغطي التقرير الحالي السنة الأولى من تنفيذ خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

ثانيا - السياق

٤ - في الثلاثين سنة الماضية، جرى الاتفاق على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني على التزامات بعيدة الأثر للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وما زالت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والأهداف الإنمائية للألفية، تشكل أطرا معيارية سارية، إلى جانب التزامات جديدة هامة عُقدت في عام ٢٠٠٨، منها اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي يتناول مسألة المرأة والعنف الجنسي، وقرار الجمعية العامة ٦٣/١٥٥، بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق)، فضلا عن اتفاقات إقليمية جديدة من قبيل بروتوكول القضايا الجنسانية والتنمية الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويكتسي التنفيذ الفعال لهذه

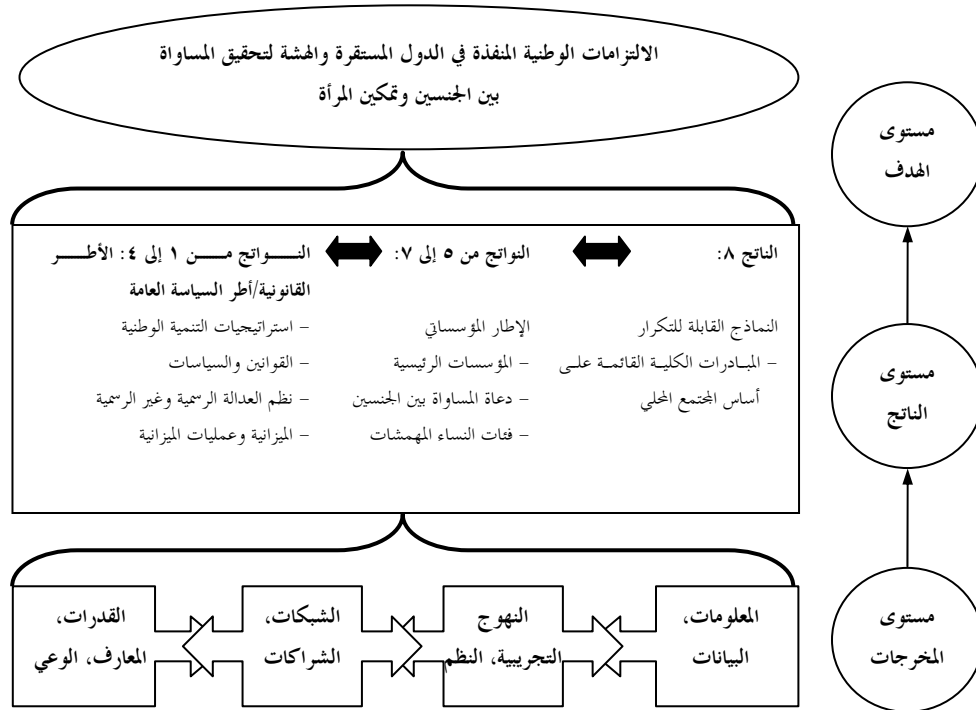
الاتفاقات أهمية محورية لكفالة ترجمتها إلى تقدم ملموس وقابل للقياس لصالح النساء والفتيات.

٥ - والجهود التي يبذلها الصندوق لحفز تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية والعالمية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتقديم الدعم التقني له تدرج في سياق تغيير داخلي وخارجي. فبدء الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وصدور العدد الرابع من تقرير الصندوق المعنون "تقدم المرأة في العالم"، والتخطيط المشترك بين الوكالات لحملة الأمين العام المعنونة 'اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة'، وتكثيف المناقشات فيما بين الوكالات وفيما بين الحكومات بشأن البنية الداعمة للبرامج والسياسات المتصلة بالمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة، كلها قوى مُحركة تتيح فرصا جديدة. وفي الوقت نفسه، تمثل أصداء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية - لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر استبعادا - والأعمال التحضيرية للمنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة ونتائجه، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، بيئة تطرح تحديات أمام تأمين ما يلزم من موارد ودعم للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

ثالثا - إطار النتائج الإنمائية

٦ - يتضمن إطار النتائج الإنمائية ثماني نتائج على مستوى النواتج تمثل مجتمعة جهدا كليا يرمي إلى دعم البلدان في إحراز التقدم نحو تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويعتمد إطار نتائج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على خبرته التي بينت أن نهجا كليا لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتطلب دعم التغيير على المستويات الكلي والمتوسط والجزئي، وذلك رغم احتمال اختلاف نقاط الدخول. وفي هذا الصدد، يدعم الصندوق الشركاء في تعزيز استجابة أوساط المشرعين والمؤسسات الرئيسية للاعتبارات الجنسانية من أجل دعم تنفيذ الالتزامات؛ ومؤازرة دعاة المساواة بين الجنسين في مجال بناء القدرات والمعارف اللازمة لدعم العمل المكثف والمساءلة؛ والبرامج التجريبية المبتكرة التي تولّد أدلة موثوقة على العمل الفعال على المستوى الجزئي للحفز على التكرار والارتقاء. ويوضح الشكل الأول منطق النتائج الذي يحرك الجهود التي يبذلها الصندوق.

الشكل الأول - منطق النتائج الإنمائية



٧ - ويصف الجزء التالي التقدم المحرز نحو النتائج المتحققة على ثلاثة مستويات: (أ) تغييرات على المستوى الكلي في استجابة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للاعتبارات الجنسانية؛ والسياسات العامة والقوانين؛ وعمليات الميزانية (الناتج ١-٤)؛ (ب) وتغييرات المستوى المتوسط في قدرات دعاء المساواة بين الجنسين والفئات المستبعدة والمؤسسات الرئيسية (الناتج ٥-٧)؛ (ج) وتغييرات على مستوى المجتمعات المحلية (الناتج ٨). ويركز عمل الصندوق في كل مجال من هذه المجالات على أربعة مواضيع شاملة لعدة جوانب: (أ) تعزيز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة؛ (ب) والقضاء على العنف ضد المرأة؛ (ج) والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات؛ (د) وتعزيز العدالة بين الجنسين في الحوكمة الديمقراطية. ويقدم الصندوق تقارير مواضيعية استجابة لنتيجة من نتائج تقييم إطاره التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ تفيد بأن الموظفين والشركاء يجدون أنه من الأسر فهم دورة التغيير عن طريق التقارير المواضيعية. وتجدد الإشارة أيضا إلى أنه جرى تحقيق عدد كبير من النتائج المبلغ عنها عن طريق برامج وشراكات أنشئت خلال الإطار التمويلي المتعدد السنوات السابق واستمرت في إطار الخطة الاستراتيجية، رغم أن الخطة الاستراتيجية استهلكت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

ألف - تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها الاقتصادية

٨ - يدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها الاقتصادية عن طريق برامج تدعم المساواة بين الجنسين في سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الأطر الإنمائية الوطنية؛ وزيادة تمويل الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية؛ وتمكين المرأة من تعزيز حقوقها في قطاعات محددة من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي وتحقيق المساواة في الحصول على الأصول الإنتاجية. وكان الصندوق فعالاً في هذا المجال المواضيعي في ٧١ بلداً من أصل البلدان الـ ٨٢ التي وجه إليها الدعم في عام ٢٠٠٨.

٩ - وفي هذا المجال المواضيعي، عمل الصندوق مع شركاء حكوميين - بما في ذلك وزارات المالية، والتخطيط، والعمل، والأجهزة النسائية الوطنية - وشبكات من الخبراء الاقتصاديين، والمنظمات النسائية غير الحكومية وفئات النساء المستبعدة (العاملات المهاجرات، والعاملات من منازلهن، والنساء الريفيات)، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في وضع وتنفيذ ورصد ٢٠ استراتيجية إنمائية وطنية وإقليمية وعالمية (بدءاً من استراتيجيات الحد من الفقر وحتى اتفاقات التجارة الإقليمية)؛ ودعم اتفاقات بشأن ١٥ قانوناً أو سياسة ذات صلة بالأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها الاقتصادية^(١)؛ وزيادة سُبل الحصول على المعونة القانونية للمرأة لتعزيز حقوقها الاقتصادية في سبعة بلدان^(٢) وبناء القدرات لترسيخ ممارسة الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في ٣٢ بلداً.

١٠ - وقام الصندوق من خلال عمله مع الكثير من الشركاء التابعين للأمم المتحدة، وغالبا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم الشركاء الوطنيين لتعزيز الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سبعة^(٣) استراتيجيات معتمدة للحد من الفقر وفي ١٢ استراتيجية إنمائية وطنية وغيرها من أطر السياسة العامة جرى اعتمادها أو تنقيحها مؤخراً^(٤). ففي ليبيريا مثلاً،

(١) قُدِّمَ الدعم إلى أفغانستان وإندونيسيا والجزيل الأسود وجمهورية مولدوفا والصين وطاجيكستان وكمبوديا وكوسوفو (على النحو المحدد بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)) ونيبال ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

(٢) أفغانستان وطاجيكستان والفلبين وقيرغيزستان وكمبوديا وكينيا والهند.

(٣) في أفغانستان وبوروندي والرأس الأخضر ورواندا وكوت ديفوار وليبيريا وهندوراس.

(٤) في إكوادور وبابوا غينيا الجديدة وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وفانواتو وقيرغيزستان والكاميرون ومصر والمغرب، وفي غرب أفريقيا.

قدم الصندوق الدعم التقني والمالي إلى وزارة الشؤون الجنسانية من أجل الانتهاء من وضع السياسة وخطة العمل الوطنيتين للشؤون الجنسانية. وفي وقت لاحق، قاد الصندوق بوصفه الجهة الداعية إلى عقد اجتماع للفريق المتخصص في الشؤون الجنسانية، جهود منظومة الأمم المتحدة في دعم الشركاء الوطنيين من أجل إدراج هذه الخطة في استراتيجية الحد من الفقر، وعمل على ضمان إشراك دُعاة المساواة بين الجنسين. والأركان الأربعة لاستراتيجية الحد من الفقر تشمل أولويات المساواة بين الجنسين، التي تنسجم مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١١ - وفي إطار شراكة مع المفوضية الأوروبية ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية^(٥) نشر الصندوق سلسلة من الورقات التحليلية بشأن الصلات بين فعالية المعونة جرى توزيعها في المنتدى الرفيع المستوى عن فعالية المعونة. وفي قيرغيزستان، مثلاً، ساهم التحليل في تعهد الحكومة بتعزيز نظم رصد الخطط الإنمائية الوطنية رصد يراعي الاعتبارات الجنسانية؛ وتقدير تكاليف أولويات المساواة بين الجنسين؛ وبدء العمل بالميزنة التي تراعي المنظور الجنساني كجزء من إصلاح نظام إدارة الأموال العامة.

١٢ - وفي عام ٢٠٠٨، دعم الصندوق إصلاح القوانين والسياسات المتعلقة بعمل المرأة في أفغانستان (قانون العمل)، والصين (القانون المحلي لحماية العاملين في خدمة المنازل)، والجبل الأسود (قانون العمل)، وجمهورية مولدوفا (خطة العمل الوطنية المعنية بالعمالة)، فضلاً عن البرامج الإقليمية المتركزة على تعزيز حقوق العاملات من منازلهن في آسيا، وعلى حقوق العاملات المهاجرات في آسيا والدول العربية. وفي طاجيكستان، ساهم الدعم المقدم من الصندوق منذ عام ٢٠٠٤ في وضع استراتيجية إصلاح زراعي تراعي المنظور الجنساني.

١٣ - ويدعم الصندوق مبادرات الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني منذ عام ١٩٩٧ وواصل تقديم هذا الدعم في ٤٥ بلداً في ٢٠٠٨. وفي ٣٢ من هذه البلدان، تضمنت النتائج زيادة في عدد عمليات الميزانية التي تشمل على المساواة بين الجنسين. وقد أصدرت وزارات المالية في ١٦ بلداً^(٦) يدعمها الصندوق أو أعادت إصدار مبادئ توجيهية عن الميزنة التي

(٥) الشراكة المعنية بالمساواة بين الجنسين من أجل التنمية والسلام (www.gendermatters.en).

(٦) أرمينيا وأفغانستان وإكوادور وبوروندي وبيرو ورواندا والسلفادور والسنغال وغانا وبنزويلا (جمهورية - البوليوغارية) والكاميرون ومصر والمغرب وموزامبيق ونيبال والهند.

تراعي المنظور الجنساني، أدرجت أيضا في عمليات الميزنة المحلية والقطاعية في ١٧ بلدا^(٧)؛ كما أطلق المجتمع المدني والشركاء الحكوميون آليات رصد لتعقب التقدم المحرز في مبادرات الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني في ١٤ بلدا^(٨).

١٤ - وقد تطورت جهود الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني في المغرب منذ قيام الصندوق بتوسيع نطاق دعمه الأولي في عام ٢٠٠١. وفي عام ٢٠٠٨، اشتملت الميزانيات البرنامجية لوزارات الصحة والعمالة والمالية ومحو الأمية والتدريب المهني في المغرب على أهداف ومؤشرات المساواة بين الجنسين. وفضلا عن ذلك، أصبح التقرير الجنساني السنوي الذي يصاحب مشروع الميزانية أداة رصد لأصحاب المصلحة المتعددين لتقييم المستوى الذي يتم فيه تناول المساواة بين الجنسين في سياسات الإنفاق العام. وازداد عدد الإدارات التقنية التي تشارك في إعداد التقرير الجنساني من أربع في عام ٢٠٠٦ إلى ٢١ في عام ٢٠٠٨.

١٥ - ويمكن أن يكون لمبادرات الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني المتخذة على المستوى المحلي أثر مباشر وإيجابي. وفي روزاريو، بالأرجنتين، ازداد عدد مشاريع المساواة بين الجنسين في عملية الميزنة القائمة على المشاركة من ١٤ في عام ٢٠٠٧، تمثل ميزانية تبلغ ٤٤٨ ٧٤٢ بيزو أرجنتيني، إلى ٢٤ في عام ٢٠٠٨، بميزانية إجمالية تزيد على ٣ ملايين بيزو أرجنتيني.

١٦ - ومن الأمور البالغة الأهمية لإحراز تقدم في هذا المجال دعم القدرات المستدامة لدعاة المساواة بين الجنسين والمؤسسات الرئيسية في كسب تأييد الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين فيما يخص الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة ورصد تلك الالتزامات و/أو تنفيذها. وفي عام ٢٠٠٨، ساعد الصندوق في تمكين الآليات النسائية الوطنية من تعزيز صياغة وتنفيذ ورصد الالتزامات الحكومية في ١٣^(٩) محفلا لصنع القرارات؛ وفي تمكين ١٣^(١٠) شبكة للفتيات النسائية المستبعدة التي دعت بفعالية لمسائلة صانعي القرارات بشأن حقوق المرأة؛ وساهم في إحداث تغييرات في الأداء في ١٧ مؤسسة رئيسية، بما في ذلك زيادة

(٧) الأرجنتين وإكوادور وإندونيسيا والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسلفادور والسنغال وغانا والفلبين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والمغرب وموريشيوس وموزامبيق وهندوراس.

(٨) الأرجنتين وأفغانستان وأوروغواي والبرازيل والبوسنة والهرسك وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو والسنغال وغواتيمالا والفلبين وقيرغيزستان والمغرب ونيكاراغوا وهندوراس.

(٩) محافل صنع القرارات في أفغانستان والبوسنة والهرسك وجمهورية تنزانيا المتحدة والسلفادور وطاجيكستان وغواتيمالا وكازاخستان وكمبوديا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس، ومحفلة إقليمي في أمريكا الوسطى.

(١٠) في الأردن وإندونيسيا وباكستان والبرازيل وبوروندي والكاميرون وكمبوديا وكولومبيا والمكسيك ونيبال والهند، وعلى المستوى الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الميزانيات لتحقيق المساواة بين الجنسين في أربعة بلدان وزيادة توفر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في ١٢ بلدا/منطقة^(١١) من خلال تقديم الدعم إلى مكاتب الإحصاء الوطنية.

١٧ - ويمكن للأجهزة النسائية الوطنية أن تكون فعالة في ضمان تنفيذ الالتزامات الوطنية إذا أقامت شراكات قوية عبر المؤسسات الحكومية. فعلى سبيل المثال، يشارك جهاز من هذا القبيل في كمبوديا في رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بالهجرة، التي صاغت عقودا لخدم المنازل ومبادئ توجيهية وطنية لحماية العمال المهاجرين في الخارج. أما في المكسيك، فإن المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية، وهو الجهاز النسائي، شريك إلى جانب المؤسسات الأكاديمية في مرصد الجنسانية والفقر الذي يستخدم معلومات نوعية وكمية عن فقر المرأة لمتابعة التزامات الحكومة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

١٨ - وقدم الصندوق الدعم لمجموعات محددة من النساء المستبعدات اقتصاديا من خلال تعزيز جهودهن التنظيمية، ومن بين هؤلاء العاملات المهاجرات في آسيا؛ والنساء الريفيات في رابطة الدول المستقلة، وشمال أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، والعاملات من منازلهن في آسيا. وفي بنغلاديش، أفضت جهود العاملات المهاجرات في مجال الدعوة إلى إنشاء لجنة تنسيق بشأن الهجرة الآمنة للنساء داخل وزارة رعاية المغتربين والعمالة في الخارج. ودعم الصندوق أيضا المرأة الريفية في دعوتها لحقوقها في الأرض في سبعة بلدان^(١٢).

١٩ - ويعمل الصندوق مع مؤسسات السياسة العامة وتقديم الخدمات والإعلام لتهيئة بيئات مؤاتية من شأنها تعزيز وحماية الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة. وفيما يخص مكاتب الإحصاء، تم إحراز خطوات هامة لتعزيز أقسام وأسئلة محددة في استقصاءات الأسر المعيشية المتعلقة باستخدام الوقت والعمل غير المدفوع الأجر، مما أفضى إلى زيادة جدوى استبيانات العمالة في هندوراس والمكسيك وجمهورية فنزويلا البوليفارية وأوروغواي. وفي الكاميرون، أفضى عمل الصندوق مع المفوضية الأوروبية بشأن فعالية المعونة إلى إنشاء شراكة لتعزيز الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في برنامج المفوضية للهياكل الأساسية للطرق.

٢٠ - ويتشارك الصندوق مع جهات فاعلة رئيسية في التنمية لتحديد مبادرات واعدة يمكن أن تدل على نهج إبداعية لتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وفرص السوق؛ وهو يستثمر

(١١) في إكوادور وإندونيسيا وأوروغواي والبرازيل وجمهورية مولدوفا والسنغال وكولومبيا والمكسيك وهندوراس وفي أمريكا الوسطى وجنوب آسيا وغرب أفريقيا.

(١٢) بليز ودومينيكا وسورينام وطاجيكستان وغيانا وقيرغيزستان والمغرب.

بشكل متزايد في تقييم صارم لاستخلاص دروس تدعم الارتقاء أو المحاكاة من جانب الشركاء الوطنيين أو الإقليميين أو الدوليين. وفي عام ٢٠٠٨، استثمر الصندوق في ست مبادرات على مستوى المجتمعات المحلية لتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة. وشملت هذه المبادرات الشراكة بين الصندوق والبنك الدولي والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة في برنامج تجريبي لمبادرات قائمة على النتائج في كمبوديا ومصر وكينيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليبيريا وبيرو، استُهلّت في عام ٢٠٠٦. وتهدف هذه المبادرات إلى تحديد المداخلات الفاعلة و'ذات الكسب السريع' التي تعزز الأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية للمرأة وتدمج عنصراً قوياً للتقييم في تصميم البرنامج.

باء - القضاء على العنف ضد المرأة

٢١ - يدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الشركاء في مجال القضاء على العنف ضد المرأة من خلال المساعدة على اتساق القوانين والسياسات والبرامج الوطنية والمحلية مع الالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وتنفيذ استراتيجيات وطنية متعددة القطاعات من أجل التصدي للعنف ضد المرأة، بما في ذلك تقديم خدمات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، ووضع نهج وقائية فعالة، لا سيما من خلال العمل مع الرجال والفتيان والمراهقين؛ والاضطلاع بمبادرات للدعوة والاتصال تؤدي إلى تغيير في المواقف والسلوكيات. ويتولى الصندوق، باسم منظومة الأمم المتحدة، إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وفقاً لما حددته الجمعية العام في عام ١٩٩٥ (انظر القرار ١٦٦/٥٠). وقد نشط الصندوق في هذا المجال المواضيع في ٥٦ من أصل ٨٢ بلداً وجه لها الدعم في عام ٢٠٠٨.

٢٢ - ومع تزايد عدد البلدان التي أقرت قوانين وسياسات واستراتيجيات وطنية متصلة بالقضاء على العنف ضد المرأة، من الضروري أن تراعي هذه الاتفاقات في الاستراتيجيات والميزانيات الوطنية الرئيسية. وقد دعم الصندوق الشركاء في الدعوة بنجاح إلى إدراج الالتزامات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر في خمسة بلدان في عام ٢٠٠٨^(١٣)؛ وصياغة ثمانية^(١٤) قوانين وسبع^(١٥) سياسات وإسداء المشورة بشأنها واعتمادها من أجل التصدي لمختلف أشكال العنف ضد المرأة، بما في

(١٣) أفغانستان، وإكوادور، وبوروندي، ورواندا، وليبيريا.

(١٤) في الأردن، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وغواتيمالا، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك.

(١٥) في بوروندي، والجزائر، ورواندا، والصومال، والكاميرون، وموزامبيق، وعلى الصعيد الإقليمي.

ذلك العنف العائلي، والاتجار بالمرأة، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في ١٥ بلداً. ودعم الصندوق الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق المرأة مما أسفر عن إصلاحات في نظم العدالة في الأرجنتين، وإكوادور، وبوروندي، ورواندا. وأدت عمليات الميزنة المراعية للمنظور الجنساني إلى إدراج بنود محددة للتصدي للعنف ضد المرأة في الميزانيات الوطنية لبوروندي وغانا؛ وفي الميزانيات المحلية في جمهورية فزويلا البوليفارية وهندوراس، وفي وزارة الصحة في إكوادور من أجل أنشطة محددة للقضاء على العنف الجنساني ومنعه في مناطق النزاعات في إكوادور.

٢٣ - وتحتل وزارات شؤون المرأة وشبكات المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة موقع الصدارة في الجهود المبذولة لإدراج العنف ضد المرأة في جدول أعمال السياسة العامة وتوسيع نطاق مساءلة الدولة ودعمها. وقد أسهم الدعم الطويل الأمد الذي قدمه الصندوق إلى وزارة شؤون المرأة في أفغانستان في تعزيز قدرتها على ضمان اتفاق لوضع خطة عمل وطنية للمرأة عام ٢٠٠٦ وتولي قيادة لجنة مشتركة بين الوزارات تضم ١٤ عضواً للقضاء على العنف ضد المرأة. وقد عززت هذه الأنشطة التحضيرية قدرة دعاة المساواة بين الجنسين على التقدم بحجج قوية من أجل تضمين أولويات محددة للقضاء على العنف ضد المرأة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية لعام ٢٠٠٨.

٢٤ - ويشكل تعزيز قدرات صانعي القرارات في نظم القضاء الرسمية وغير الرسمية على تحقيق العدالة من أجل النساء في إطار الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة مجال تركيز رئيسياً في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وفي عام ٢٠٠٨، شمل ذلك تقديم الدعم المالي والتقني لتوسيع نطاق المساعدة القانونية المتاحة للمرأة في ١١ بلداً، وزيادة معارف صانعي القرارات في مجال القضاء في ستة بلدان. فعلى سبيل المثال، في بوروندي، جرى تحويل "باشينغاتاهي"، وهي مؤسسة تقليدية لتسوية المنازعات والمصالحة كانت مخصصة سابقاً للرجال، كي تتمكن النساء من مناهضة العنف الجنساني وغيره من الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان للمرأة. وتشكل النساء اليوم ٤٥ في المائة من أعضاء اللجنة الوطنية، وأكثر من ٣٠ في المائة من أعضاء اللجان اللامركزية.

٢٥ - ويعمل الصندوق على دعم وتوسيع نطاق الجهود في مجال الدعوة والنفوذ السياسي والحيز السياسي وقدرات دعاة المساواة بين الجنسين من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٨، دعم الصندوق الجهود المبذولة في خمسة بلدان أو أقاليم^(١٦) - وعلى

(١٦) ألبانيا، والأرض الفلسطينية المحتلة، وأوروغواي، والمكسيك، والهند.

المستوى الإقليمي في غرب أفريقيا - للنهوض بقدرتها على رصد تنفيذ الالتزامات. وقدم الصندوق الدعم إلى سبع مؤسسات - بما فيها نظم الشرطة والنظم العسكرية والقضائية - لتعزيز أدائها في مجال القضاء على العنف ضد المرأة^(١٧)؛ وإلى مكاتب الإحصاءات في أربعة^(١٨) بلدان لجمع و/أو تحليل البيانات.

٢٦ - ودعم الصندوق الجهود الرامية إلى بناء القدرات في ١٨ مؤسسة، بما فيها بناء قدرات أفراد الشرطة والجيش في ١٢ بلداً. وقد انتهجت قوات الدفاع والشرطة الوطنية في رواندا نهجاً شاملاً لترسيخ ممارسة العمل الرامي إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وأصدرت قوة الدفاع الرواندية "إعلان كيغالي"، الذي يدعو إلى زيادة توظيف النساء في عمليات حفظ السلام؛ وتوفير تدريب شامل لجميع الجنود؛ وإتباع سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأنشأت القوة "مكتب الشؤون الجنسانية" في عام ٢٠٠٨، بدعم من الصندوق، درب الضباط من خلاله نحو ٥٠٠٠ من الأفراد العسكريين والمدنيين في ثلاث من المقاطعات الرواندية الخمس، وأدرجوا وحدات في مناهج التدريب بالكيليات الحربية. واعتمدت الشرطة الوطنية أدلة التدريب التي تستخدمها قوة الدفاع الرواندية لجميع موظفيها. وللقوة خط هاتفي مباشر مجاني للاستجابة السريعة، كما يقدم دعم مجاني من شركة رائدة في مجال الاتصالات اللاسلكية، هي شركة MTN. واستفادت أيضاً بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان وليبيريا من تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب مع رواندا.

٢٧ - وعلى صعيد المجتمع المحلي في عام ٢٠٠٨، وسع الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) نطاق برنامج كان يدعمه أصلاً صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وذلك بمساعدة الشبكات النسائية على إنشاء "مدن آمنة". وترمي هذه المبادرة الشاملة لعدة مناطق إلى إجراء صقل وتقييم دقيق لنموذج يتيح معرفة إمكانية قيام السلطات المحلية، بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات النسائية، بمنع العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة. وتمثل الغاية الأطول أمداً في الترويج لهذا النموذج كي تقوم الحكومات المحلية بتكييفه وتطويره. وقد وضع نموذج للتدخل المنهجي في مدن روزاريو بالأرجنتين، وبوغوتا، وسانتياغو، ووضعت اقتراحات عمل جديدة لهايتي والبرازيل.

(١٧) وزارة الشؤون الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ووزارة الأمن العام في بوروندي، ووزارة العدل في كمبوديا، والشرطة في السودان، وثلاثة مقاطعات جغرافية في هايتي.

(١٨) بربادوس، وبوروندي، ورواندا، والمغرب.

جيم - وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء والفتيات

٢٨ - تعزيزاً لنهج متسق يراعي الاعتبارات الجنسانية من أجل وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، والمجالس الوطنية لمكافحة الإيدز، والشركاء في المجتمع المدني، على إعطاء الأولوية لدعم شبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية للدعوة إلى التصدي لهذا الوباء بطرق تراعي الاعتبارات الجنسانية ومعالجة أوجه الترابط بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة. وقد نشط الصندوق في هذا المجال المواضيع في ١٣ من أصل ٨٢ بلدا قدم الدعم لها في عام ٢٠٠٨.

٢٩ - وتشكل الخطط الوطنية لمكافحة الإيدز أدوات محورية للتخطيط توجه العمل في مختلف القطاعات وينسق المانحون دعمهم في إطارها. وبالتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني وشركاء منظومة الأمم المتحدة، دعم الصندوق في عام ٢٠٠٨ وضع استراتيجية مراعية للمنظور الجنساني من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى الوطني في بربادوس؛ وسياسات في نيجيريا؛ واستراتيجية إقليمية في منطقة البحر الكاريبي. وفي بربادوس، قدم الصندوق دعماً تقنياً لوضع السياسة العامة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية اللتين أقرهما البرلمان في عام ٢٠٠٨. وتشمل السياسة النهائية إجراءات استراتيجية لدعم تمكين المرأة في برامج الوقاية.

٣٠ - وعلى المستوى العالمي، أصدر الصندوق في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ منشوره المعنون: تغيير طبيعة الاستجابة الوطنية للإيدز: تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة "في العناصر الثلاثة". وقد حظي هذا المنشور بالتأييد من جانب البنك الدولي، بوصفه أداة رئيسية لإدراج المساواة بين الجنسين في السياسات والخطط الوطنية لمكافحة الإيدز، واستعمله، كل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشكل هذا المنشور جزءاً من توجيهات الدائرة المعنية باستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بمكافحة الإيدز التابعة للبنك الدولي من أجل تقييم الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية على المستوى القطري.

٣١ - وتشكل مجموعات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية شركاء رئيسيين في السعي إلى تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظراً إلى أنها تقدم خبرات مباشرة في مجال وضع السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي عام ٢٠٠٨، دعم الصندوق شبكات

ومجموعات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية من أجل صياغة خطة عمل والدعوة إلى اتخاذ إجراءات حكومية في بروندي، ورواندا، وسيراليون، وغانا، والهند. كما دعم الصندوق الشركاء لتعزيز تقديم الخدمات عن طريق المؤسسات الرئيسية في نيجيريا والهند.

٣٢ - واستثمر صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة باسم منظومة الأمم المتحدة، في توليد المعارف واستخلاص الدروس التي يمكن أن تعزز محاكاة نماذج التدخل الناجحة وتوسيع نطاقها. وفي إطار "النافذة" الخاصة التي تعالج تقاطع العنف ضد المرأة مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، جرى التشديد على كفالة الرصد والتقييم الدقيقين للبرامج التي تتصدى لأوجه الترابط في بوتسوانا، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، وفييت نام، والهند، ونيبال، ونيجيريا. وتوجه هذه البرامج الثمانية، التي تجري إدارتها باعتبارها "فئات معرفية"، في إطار الصندوق الاستثماري، مجموعة موحدة من الأسئلة المطروحة بخصوص الدروس المستفادة والنهج الكفيلة بجمع البيانات الأساسية. ويرمي التركيز على تيسير تبادل التعلم بين البرامج وتقييم هذه البرامج تقييماً مستقلاً إلى تمكينها من توليد قاعدة من الأدلة الشاملة لعدة أقطار تتيح رؤية تستشرف استراتيجيات فعالة من أجل التصدي لأوجه الترابط بين العنف وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

دال - النهوض بالعدل بين الجنسين في الحوكمة الديمقراطية

٣٣ - هناك اعتراف بأن الحكم الرشيد عنصر مهم في تحقيق فعالية المعونة وإحلال السلام الدائم. ويدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الشركاء من أجل بناء القدرات والعمليات التي تعزز المساءلة من خلال إدخال إصلاحات مراعية للمنظور الجنساني في الهيئات القضائية، والمؤسسات الأمنية، ومؤسسات تقديم الخدمات وكذلك من خلال المشاركة في عمليات الرقابة؛ وبزيادة المشاركة السياسية للمرأة وتأثيرها في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويعمل الصندوق في ٧٠ بلداً في هذا المجال المواضيعي، من أصل ما مجموعه ٨٢ بلداً وجّه إليها الدعم في عام ٢٠٠٨، حيث أنفق ٤٤ في المائة من الأموال القابلة للبرمجة.

٣٤ - وفي عام ٢٠٠٨، عمل الصندوق في إطار شراكة مع الأجهزة النسائية الوطنية ودعاة المساواة بين الجنسين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الحكوميين لضمان إدراج الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في استراتيجيات ما بعد انتهاء النزاع لخمسة بلدان؛ ودعّم اعتماد ٢٧ قانوناً أو سياسة لتعزيز مشاركة المرأة في الحوكمة

الديمقراطية؛ ودَعْم إدخال إصلاحات على النظام القضائي في خمسة بلدان؛ وضمان توافر مخصصات الموارد للمرأة في حالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء النزاع من خلال عملية النداءات الموحدة.

٣٥ - ودعم الصندوق العمليات الاستشارية الوطنية للدعوة إلى إدراج المساواة بين الجنسين في دساتير إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والجزائر وكوسوفو ومصر، وهو ما تم في عام ٢٠٠٨. وفي إكوادور، دعم الصندوق الجهود التي أدت إلى إدراج ٩٥ في المائة من مطالب النساء في دستور عام ٢٠٠٨، بما في ذلك حق نساء الشعوب الأصلية في المشاركة في عمليات العدل المتوارثة.

٣٦ - وفي عام ٢٠٠٨ دعم الصندوق اعتماد ١٥ قانوناً^(١٩) و ١٢ سياسة^(٢٠) لتعزيز مشاركة المرأة في الحوكمة الديمقراطية، وتتبع استخدام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، باعتبار ذلك أساساً لإحداث تغيير قانوني في ٢٣ بلداً - وعلى وجه التحديد، استخدام التعليقات الختامية للجنة في ١٥ بلداً، مع تقديم الدعم للشركات في أربعة بلدان^(٢١) لتنفيذها.

٣٧ - وعلى الصعيد العالمي، أعطى صدور قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي تناول مسألة العنف الجنسي في حالات النزاع زخماً قوياً لعمل الصندوق وشركائه، ولا سيما المبادرة الجماعية للأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع التي أطلقتها وكالات الأمم المتحدة. وبالاتحاد مع إدارة عمليات حفظ السلام، ومبادرة الأمم المتحدة وحكومي كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكندا، ركز الصندوق الاهتمام على دور حفظة السلام النظاميين في منع العنف الجنسي الواسع النطاق والمنهجي، والتعامل معه باعتباره تحدياً أمنياً ماثلاً، وعقد مؤتمراً في ويلتون بارك، بالمملكة المتحدة جمع قادة قوة الأمم المتحدة وقوة الاتحاد الأفريقي لمقابلة كبار أعضاء مجلس الأمن لمناقشة الإجراءات الأمنية المناسبة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع. وقدم الصندوق مدخلات تقنية للقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) من خلال توثيق الإجراءات العملية التي

(١٩) في أفغانستان وألبانيا وإندونيسيا والعراق وفانواتو وفيت نام وكولومبيا ومصر والمغرب وهاييتي وفي منطقة البحيرات الكبرى.

(٢٠) في باراغواي وتونس وجمهورية مولدوفا والرأس الأخضر ورواندا وصربيا وكوت ديفوار وكمبوديا والمغرب وموريشيوس ونيجيرو والأرض الفلسطينية المحتلة وعلى الصعيد الإقليمي في أفريقيا.

(٢١) إندونيسيا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وفيت نام وليبيريا.

تتخذها قوات حفظ السلام لمكافحة العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع، وإطلاع صناع القرار عليها^(٢٢).

٣٨ - وفي عام ٢٠٠٨، دعم الصندوق الجهود الرامية إلى تحسين القدرات في النظم القضائية الرسمية وغير الرسمية لتعزيز العدل بين الجنسين في أفغانستان، وإكوادور، وبوروندي، وجمهورية بوليفيا المتعددة القوميات، وفييت نام، والمغرب؛ وتقديم المعرفة القائمة على أساس حقوق الإنسان أو توفير التدريب للجهات الفاعلة القضائية في ١٠ بلدان؛ وزيادة فرص حصول المرأة على المساعدة القانونية في ٩ بلدان.

٣٩ - وقدم الصندوق الدعم لمبادرات تنمية القدرات من أجل تعزيز عمل دعاة المساواة بين الجنسين والمؤسسات الرئيسية للدعوة إلى رصد الالتزامات تجاه المرأة و/أو تنفيذها، ودعم الأحزاب السياسية الرئيسية لتعزيز حقوق المرأة في ستة بلدان^(٢٣)، ومشاركة النساء بترشيح أنفسهن في ستة بلدان^(٢٤)؛ والمساهمة في تحسين الأداء في ١٦ مؤسسة رئيسية؛ وزيادة الميزانيات المخصصة للمساواة بين الجنسين في بلدين.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٨، شهد العالم نتائج انتخابية لم يسبق لها مثيل لصالح المرأة في رواندا، إذ أصبحت النساء يشكلن ٥٦,٢ في المائة من أعضاء البرلمان. وخلال انتخابات عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة النساء المرشحات على القوائم الانتخابية لمعظم الأحزاب السياسية ٥٠ في المائة على الأقل. وقدم الصندوق الدعم لإقامة دورة تدريبية على العمليات الانتخابية استمرت ثلاثة أيام لفائدة ١١٣ امرأة يمثلن جميع الأحزاب، شملت إعداد البيانات الرسمية، والخطاب السياسي التنافسي، والقوانين، والسياسات الاقتصادية، وبناء الثقة.

٤١ - ويشير تحليل لأعداد النساء المشاركات في محادثات السلام منذ صدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى زيادة طفيفة في مشاركتهن كوسيطات أو مفاوضات أو مراقبات. ويسر الصندوق للمجموعات النسائية وضع جداول أعمال مشتركة للتأثير على عمليات السلام في أوغندا وبوروندي ودارفور ورواندا والسودان وغواتيمالا، وفي سياق الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ووضع تحالف نساء أوغندا للسلام بروتوكولات تنفيذ نسائية معنية بالعناصر الرئيسية لاتفاق السلام لكسب تأييد أمانة الوساطة، ووفود حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة لتنفيذ البروتوكولات وإدراج أولويات المرأة. وكان تقديم الصندوق لمستشار

(٢٢) الجرد التحليلي لتصدي حفظة السلام للعنف الجنسي المتعلق بالحرب الذي يمارس ضد المرأة.

(٢٣) بوروندي وتيمور - ليشتي ورواندا وكمبوديا وكولومبيا.

(٢٤) إكوادور وإندونيسيا ورواندا وسيراليون ونيبال وكمبوديا.

للشؤون الجنسانية إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى المناطق المتأثرة من أعمال جيش الرب للمقاومة في أوغندا، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية، بمثابة استراتيجية مهمة لتوسيع نطاق مشاركة دعاة المساواة بين الجنسين وضمان التزامات أقوى بحقوق المرأة.

٤٢ - وعمل الصندوق في عام ٢٠٠٨ على دعم زيادة الاستجابة للمسائل الجنسانية في ٢٢ مؤسسة رئيسية - بما فيها شتى الوزارات الحكومية، واللجان الانتخابية، والآليات المتعلقة بمفاوضات السلام والعدالة الانتقالية، والجامعات، ووسائل الإعلام الرئيسية، والقطاع الخاص. وتمثلت إحدى النتائج الهامة في نيجيريا في القيام، بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإنشاء لجنة داخل اللجنة الانتخابية معنية بتكافؤ الفرص.

هاء - الثغرات والتحديات

٤٣ - في حين أن تقارير الصندوق في السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية تُبين المجالات الهامة للتقدم من حيث المساهمة في الأولويات الوطنية والإقليمية والعالمية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإنها تكشف أيضا عن الثغرات والتحديات المبيّنة أدناه:

(أ) إن عدم وجود معايير متفق عليها بشأن ماهية الاستراتيجية أو الخطة الوطنية للتنمية التي "تتسجم تماما" مع الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، يجعل من الصعب تقييم مدى النتائج المحققة. وفي عام ٢٠٠٩ سيتشاور الصندوق مع شركاء، من قبيل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوزارات الحكومية المختصة والشبكات المعنية بالمساواة بين الجنسين والخبراء في هذا الموضوع، لتحسين معايير/مقاييس تقييم الاستراتيجيات، وسيدعم رصد واستخدام الميزنة المراعية للمنظور الجنساني وأدوات أخرى لتعزيز الميزانيات من أجل التنفيذ؛

(ب) ثمة حاجة إلى توجيه برنامجي بشأن المشاركة في جهود إصلاح القطاع العام من أجل تعزيز أبعادها الجنسانية. واستكملت في عام ٢٠٠٨ المرحلة التحضيرية للبرنامج العالمي للصندوق بشأن الحوكمة الديمقراطية وتقديم الخدمات من أجل المرأة، وسوف تُوجّه العمل في هذا المجال في عام ٢٠٠٩؛

(ج) قد يساعد القيام بعمليتين خلال العام القادم في معالجة النقص في مشاركة المرأة في عمليات السلام، وهما: تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، والذكرى السنوية العاشرة المقبلة لصدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويعمل الصندوق على بناء الشراكات والقدرات اللازمة لتحقيق الاستفادة القصوى من هاتين الفرصيتين؛

(د) ينبغي للصندوق أن يستثمر في وضع تقييم صارم ومنهجي للاستراتيجيات التي تعمل على منع العنف ضد المرأة والتصدي له وإنهاء الإفلات من العقاب عليه. وتعمل المنظمة على بناء منهاج لإدارة المعارف لتسهيل الاستفادة من أحدث المعلومات المستمدة من الخبراء العالميين، وكذلك الممارسات الواعدة المستقاة من تجربة برنامج الصندوق. وتعمل المنظمة أيضا مع لجنة تقييم البرنامج المشترك بين الوكالات التابعة للصندوق الاستثماري لتعزيز استراتيجيتها وقدرتها على التقييم.

رابعاً - إطار النتائج الإدارية

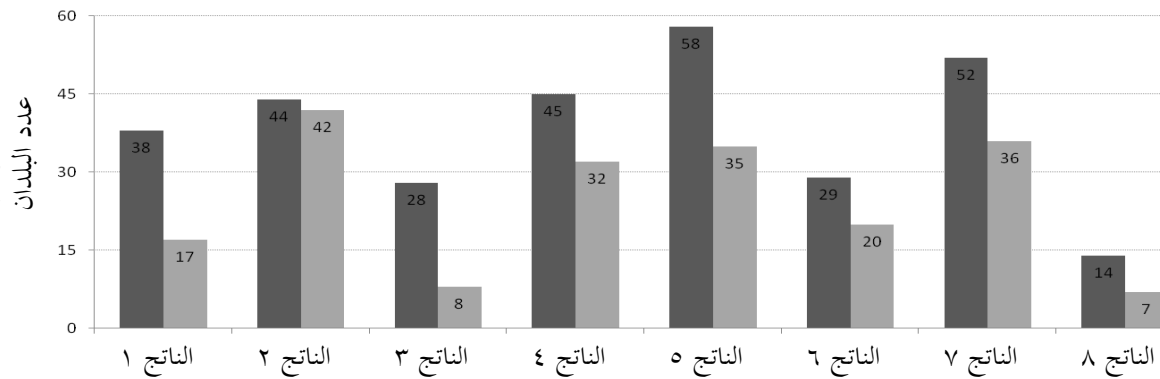
٤٤ - بالرغم من أن الطلب قد تجاوز القدرة على الاستجابة في عام ٢٠٠٨، تمكن الصندوق من الاستجابة لطلبات الحصول على الدعم التقني وفي مجال البرمجة في ٨٢ بلداً. وفي جميع البلدان، يتواءم الدعم المقدم من الصندوق مع الأولويات الإنمائية الوطنية وإطار البرنامج الإجمالي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. غير أن نطاق الدعم الذي يقدمه الصندوق يختلف من بلد إلى آخر. ففي ٤٢ من تلك البلدان، يدعم الصندوق برنامجاً صغيراً نسبياً، خاصة حيثما تكون الجهود المبذولة في البلد المعني مرتبطة ببرنامج إقليمي أو دون إقليمي أوسع نطاقاً يهدف إلى تعميم تجربة مُبتكرة على البلدان أو المناطق الإقليمية. وفي ٤٠ بلداً، يساند الصندوق مع مجموعة واسعة من الشركاء استراتيجيات متعددة الأبعاد ويركز على الإسهام في تحقيق مجموعة من النواتج المترابطة المتصلة بالأولويات الإنمائية الوطنية. ويُجمل الشكل الثاني أدناه، دعم الصندوق للنتائج المحرزة على الصعيد القطري وفق النواتج الثمانية المحددة في الخطة الاستراتيجية، إلى جانب النفقات البرنامجية المطابقة لذلك (انظر الشكل الثالث).

٤٥ - ويبين الشكل الثاني أن الصندوق قدم أكبر قدر من الدعم إلى عمليات التدخل الرامية إلى بناء قدرة دعاة المساواة بين الجنسين وإحداث تأثيرها (النتائج ٥ و ٦)، وفي هذا مواصلة لاتباعه جرى الإبلاغ عنه في الإطار التمويلي المتعدد السنوات السابق ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويقوم دعاة المساواة بين الجنسين بتحديد جزء كبير من الطلب والعديد من نقاط الدخول، فتتّرحم الزيادات في قدراتهم إلى إنجازات في مختلف مجالات النواتج الأخرى. ومن المهم ملاحظة الاستثمارات الأقل حجماً المبينة في النتائج ٣ و ٨. فالنتائج ٣ (تشجيع مراعاة الاعتبارات الجنسانية في نُظم العدالة) هو مجال تركيز جديد يعمل الصندوق على تكثيفه في فترة الخطة الاستراتيجية هذه. ويُركز الصندوق دعمه في إطار الناتج ٨ على المبادرات التي تُتخذ على مستوى المجتمعات المحلية ويتوقع منها أن تحقق نتائج خلال فترة الخطة الاستراتيجية. ويتوقع الصندوق أن تكون الاستثمارات في مجال هذا الناتج قليلة في العامين

الأول والثاني، ذلك أن اهتمامه ينصب على عدد مختار من المبادرات، وأن تلك الاستثمارات ستزيد إلى حد بعيد في العامين الثالث والرابع لتعكس استثماراً أكبر في عملية تقييم الأثر يمكن أن يُحدث قاعدة من الدلائل الموثوقة للسبل الفعالة للنهوض بمسألة المساواة بين الجنسين.

الشكل الثاني

عدد البلدان المستفيدة من البرامج حيث تمكّن الصندوق من الاستجابة إلى طلبات الدعم في عام ٢٠٠٨، حسب الناتج



المفتاح: الأعمدة السوداء: البلدان المستفيدة من البرامج حيث يقدم الصندوق دعماً لتحقيق النواتج؛ الأعمدة الرمادية: البلدان التي تحققت فيها النواتج حسب مؤشر واحد على الأقل.

ملاحظة:

الناتج ١: زيادة في أعداد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية (بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، والنهج الشاملة للقطاعات، واستراتيجيات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، والخطط الأخرى المملوكة على الصعيد الوطني) التي تندرج ضمنها المساواة بين الجنسين تمشياً مع الالتزامات الوطنية بتمكين المرأة (مثل الأهداف الإنمائية للألفية) وحقوق الإنسان (الاتفاقية، مثلاً).

الناتج ٢: زيادة في أعداد الدساتير وأطر العمل والعمليات القانونية - ولا سيما تلك المتصلة بالأمن الاقتصادي والحقوق الاقتصادية، وحقوق الملكية والميراث، والتجارة، والمجرة، وإنهاء العنف ضد المرأة، وإصلاح القطاع الانتخابي والأمني - التي تعزز وتحمي حقوق الإنسان للمرأة وتقضي على اللامساواة بين الجنسين.

النتائج ٣: ازدياد عدد نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية التي تعزز حقوق الإنسان للمرأة على الصعيدين الوطني والمحلي.

النتائج ٤: زيادة في عدد عمليات الميزنة التي تدرج المساواة بين الجنسين.

النتائج ٥: قيام خبراء المساواة بين الجنسين ودُعائها ومنظمتهم وشبكاتهم بتعزيز قدرتهم وتأثيرهم لضمان إدخال أبعاد قوية للمساواة بين الجنسين في القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك في عمليات بناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع.

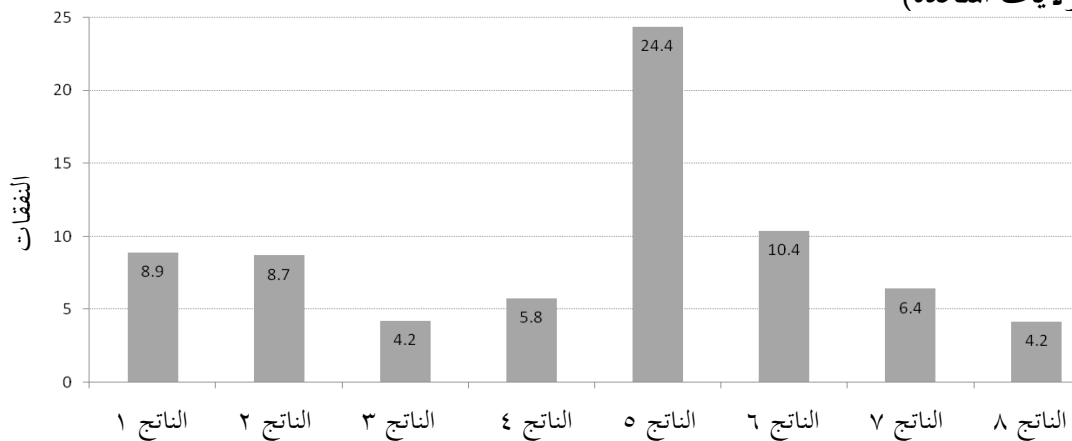
النتائج ٦: حصول النساء الأشد تهميشاً (من فيهن المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، والمشتغلات في القطاع غير الرسمي، والمهاجرات، ونساء الشعوب الأصلية، والناجيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني في حالات النزاع، وذوات الإعاقة) على قدر متزايد من الموارد والقدرات وإمكانيات المطالبة، بما يكفل إدراج أولوياتهن في السياسات والبرامج والميزانيات ذات الصلة.

النتائج ٧: زيادة الموارد المتاحة لكبرى مؤسسات السياسات وتقديم الخدمات والإعلام، وتحسّن هياكلها وإجراءاتها وحوافزها وقدراتها لإنفاذ القوانين والسياسات التي تُعزز حقوق الإنسان للمرأة وتحميها تمثيلاً مع الاتفاقات العالمية والإقليمية والوطنية.

النتائج ٨: تُسفر المبادرات المجتمعية عن عدد متزايد من النماذج الفعّالة للنهوض بحقوق الإنسان للمرأة والقضاء على اللامساواة بين الجنسين.

الشكل الثالث

التوزيع المؤقت لنفقات البرنامج لعام ٢٠٠٨ حسب النتائج (بملايين دولارات الولايات المتحدة)



٤٦ - يساعد إطار النتائج الإدارية الصندوق على تقييم أدائه في تنفيذ ولايته وفي تحقيق النتائج. وخلافا لإطار النتائج الإنمائية - الذي يتضمن النتائج على مستوى النواتج والمخرجات - يتألف إطار النتائج الإدارية من النتائج القائمة على المخرجات التي يتولى الصندوق المسؤولية الكاملة عنها. ويتكون الإطار من أربعة مجالات هي: (أ) تقديم المشورة والبرمجة المُحفزة في مجال السياسات؛ (ب) التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة؛ (ج) المساءلة والمخاطر والإشراف؛ (د) القدرات الإدارية والبشرية والمالية، لما مجموعه ١٧ مُخرجا و ٥٨ مؤشرا يستند إليها الصندوق لتتبع سير التقدم ورصد الثغرات.

ألف - المجال ١

تقديم المشورة والبرمجة المُحفزة في مجال السياسات

٤٧ - تتبع المخرجات في هذا المجال مدى ارتكاز أنشطة الصندوق في مجال الدعوة وتنمية القدرات والدعم التقني والبرمجة المُحفزة والتوثيق والنشر، على الدروس المستفادة من أجل حفز تكرار هذه الأنشطة والارتقاء بها.

٤٨ - وقد جرى في عام ٢٠٠٨ تتبع ثمانية مساع لتكرار المبادرات المدعومة من الصندوق أو الارتقاء بها. وتضمنت برنامجا للحد من عودة الجناة من الذكور إلى ارتكاب الجرائم في غرينادا، وجرى تكراره في ستة بلدان في منطقة البحر الكاريبي؛ وتوثيق الاستعانة ”بدورات صورية“ لتعزيز عملية إعداد التقارير عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعترف بها اللجنة وسيواصل الصندوق تشجيع الشركاء الوطنيين والإقليميين والشركاء متعددي الأطراف على تكرارها.

٤٩ - وقد سجل الصندوق تقدما كبيرا في تشجيع التوجيه من خلال: نشر الجرد التحليلي لتصدي حفظة السلام للعنف الجنسي المرتبط بالحرب - وهو خلاصة لأفضل الممارسات للأفراد النظاميين العاملين على منع العنف الجنسي في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع - جرى جمعها بمشاركة إدارة عمليات حفظ السلام باسم مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي، المعترف بها بوصفها قاعدة معارف عن الإجراءات العملية؛ ونشر الطبعة الرابعة لتقرير تقدم المرأة في العالم، الذي يولّد اهتماما أقوى بالمساءلة المُستجيبة لاحتياجات الجنسين؛ وإطلاق مكتب للمساعدة متاح في الإنترنت لدعم جمع ونشر الممارسات المشهود بمجدواها في التصدي للعنف ضد المرأة.

٥٠ - وتتوقف قدرة الصندوق في مجال تشجيع النهج التي أثبتت جدواها على تسخير أحدث ممارسات التقييم المتسقة مع معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقد أحرز

الصندوق تقدما طيبا في هذا المجال، فقد أكمل الصيغة النهائية لاستراتيجيته في التقييم، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وصاغ سياسة تقييمية وابتكر نماذج للتدريب على عمليات التقييم المستجيب لاحتياجات الجنسين لنشرها في عام ٢٠٠٩. وسُيُواصل الصندوق الاستثمار في مجال التقييم الاستراتيجي ذي الجودة العالية خلال فترة الخطة الاستراتيجية ليتمكن من تقديم دلائل موثوق بها على السبل الفعالة لكفالة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٨، انطلق استعراض للتقييمات لتحليل ٢٦ تقييما وتسعة استعراضات وثمانية تقييمات/تقارير أخرى أجراها الصندوق في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨. واعتُبرت ثمانية من هذه التقييمات تقييمات وفقا لمعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وكان تقييم واحد ”ممتازا“، وآخر ”جيدا“ وخمسة ”متوسطة“ وواحد ”رديئا“ وتحظى مواصلة الجهود للنهوض بنوعية تقييمات الصندوق بأولوية عالية بالنسبة للمنظمة.

باء - المجال ٢

التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة

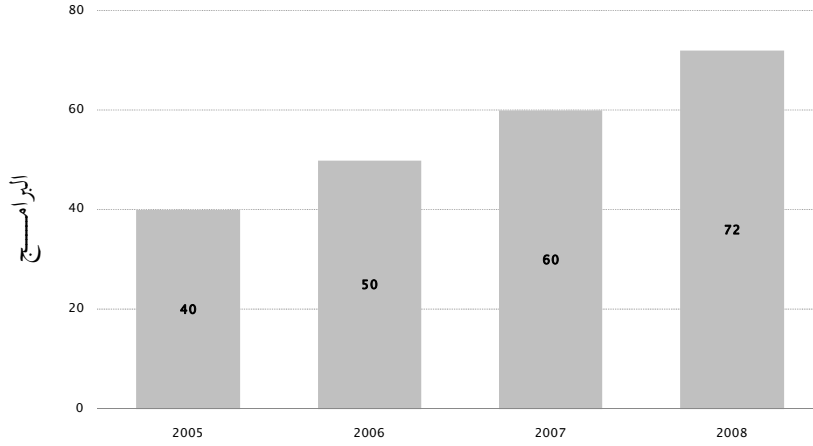
٥١ - في سياق التوجيه الذي أتاحه الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الصادر في عام ٢٠٠٤، والذي أُعيد تأكيده في عام ٢٠٠٧، دعت الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة إلى الاستفادة من الخبرة التقنية للصندوق في المسائل الجنسانية وشجعت الصندوق على تعزيز جهوده لتقديم التوجيه الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين.

٥٢ - وفي عام ٢٠٠٨، أفاد الصندوق عن توسع نطاق المشاركة في عمليتي التنسيق والإصلاح في إطار الأمم المتحدة على جميع المستويات. وقد كان للصندوق نشاط في ٧٢ برنامجا مشتركا؛ حيث عمل في ٥٤ منها بصفته وكالة مشاركة وفي ١٨ برنامجا بصفته الوكالة الرائدة. وبناء على طلب من المنسقين المُقيمين، يشارك الصندوق في جميع المبادرات الرائدة في برنامج أمم متحدة واحدة، وفي عام ٢٠٠٨ تعاون الصندوق، بصفته رئيسا لفريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالمساواة بين الجنسين، مع المنسق المقيم في فييت نام للدعوة لاجتماعات خبراء المساواة بين الجنسين في جميع مبادرات برنامج أمم متحدة واحدة من أجل إجراء عملية جرد. واضطلع الصندوق بدور قيادي في ٣٢ فريقا من الأفرقة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية، على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية؛ وشارك في رئاسة ١٩ فريقا إضافيا؛ وكان عضوا ناشطا في سبعة أفرقة أخرى. وشجع

الصندوق إثارة الاهتمام بمسألة المساواة بين الجنسين في ١٠ من التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الشكل الرابع

مشاركة الصندوق في البرامج المشتركة، ٢٠٠٥-٢٠٠٨



٥٣ - وأعطى الصندوق الأولوية لدعم الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فشارك في فرق العمل المشتركة بين الوكالات التي دعت نائبة الأمين العام إلى تشكيلها بشأن المساواة بين الجنسين في سياق إشاعة الاتساق على نطاق المنظومة وحملة الأمين العام "متحدون لإنهاء العنف ضد المرأة" والفريق العامل المعني بسيادة القانون، من خلال مواصلة دوره الإشرافي على صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة واستضافة أمانة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع ومن خلال المشاركة في رئاسة الفريق العامل المعني بقضايا البرمجة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمشاركة في أفرقة الخبراء التابعة للمجموعة، مما في ذلك الأفرقة المعنية بتدريب المنسقين المقيمين على قيادة عمليات التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ووضعت رئاسة فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والذي يبلغ عدد أعضائه ١٧ عضواً، مجموعة متفقا عليها من معايير الأداء بشأن المساواة بين الجنسين بالنسبة للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أقرها أعضاء المجموعة وقام رئيس المجموعة بتوزيعها على جميع المنسقين المقيمين.

جيم - المجال ٣

المساءلة والمخاطر والإشراف

٥٤ - في عام ٢٠٠٨، تناول الصندوق المسائل الإدارية للمساءلة والمخاطر والإشراف من خلال تعزيز القدرة على تتبع النتائج؛ والاستمرار في التفويض التدريجي لسلطة أساليب العمل التشغيلية والبرنامجية من المقر إلى المكاتب دون الإقليمية ومن عمليات المقر إلى أقسام المقر الجغرافية والمواضيعية.

٥٥ - ولتعزيز القدرة الداخلية على التخطيط والتطوير المؤسسي وُضع الأساس لنظام لتتبع النتائج بواسطة الحاسوب. كما عُقدت حلقتا عمل لبناء القدرات في مجال العمليات والبرامج، شارك فيهما ٨٥ موظفاً من موظفي المكاتب الوطنية ودون الإقليمية. وتدل التقييمات التي أُجريت بعد حلقات العمل تلك على أن جهود بناء القدرات تُفضي إلى زيادة الفعالية وتحسين الجودة. ويأخذ الصندوق بمبدأ اللامركزية فيما يتعلق بالوظائف الاستراتيجية مع تعزيز قدرته على الرصد والمراجعة. وعلى سبيل المثال، يعمل الصندوق على إقامة أطر للضوابط الداخلية في كل مكتب من مكاتبه دون الإقليمية البالغ عددها ١٥ مكتباً. وبالإضافة إلى ذلك، جرت مراجعة حسابات تسعة مكاتب دون إقليمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وُضع نموذج لمخاطر المراجعة للصندوق لتوجيه عمليات المراجعة الداخلية وتحديد أولوياتها.

دال - المجال ٤

القدرات الإدارية والبشرية والمالية

٥٦ - يتتبع هذا المجال من مجالات المخرجات مدى توفر الصندوق على القدرات الإدارية والبشرية والمالية للاستجابة إلى طلبات الحصول على الخبرة التقنية والدعم المالي. وقد عزز الصندوق نُظمه المالية في عام ٢٠٠٨ حيث شرع في استخدام الإصدار التاسع من نظام أطلس (Atlas 9.0)؛ وإقامة نظام لربط البيانات المالية بنتائج البرامج والمشاريع في أطلس؛ والتأهب لإعمال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويقوم الصندوق بوضع نُظم لتتبع المدة الزمنية التي تتطلبها الإجراءات المتعلقة بالموارد الإدارية والبشرية، بهدف تحسين توقيتها ونوعيتها على السواء.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٨، استمر تلقي الصندوق المساهمات المالية من الجهات المانحة الثنائية، بالإضافة إلى الجهات المانحة غير التقليدية، بما في ذلك اللجان الوطنية، والمؤسسات الخاصة والقطاع الخاص. وازدادت مساهمات اللجان الوطنية بنسبة ٢٠٠ في المائة تقريباً. وأسفرت

الشراكات التي تتزايد قوتها مع القطاع الخاص والشركاء من المؤسسات إلى جمع مساهمات بلغت ٤,٦ مليون دولار.

هاء - الثغرات والتحديات

٥٨ - بالرغم من أن تتبع الأداء مقابل إطار النتائج الإدارية للصندوق قد سجل تقدماً في عام ٢٠٠٨، فإن عمليتي تقديم التقارير والاستعراض في السنة الأولى تدلان على أنه ينبغي تعزيز النظم والمعارف لتحسين الأداء في عدد من المجالات، هي كما يلي:

(أ) سيقوم الصندوق بالتصدي للثغرات التي جرى تحديدها، وذلك عن طريق تعزيز التوثيق/التوجيه فيما يتعلق "بكيفية" الدعوة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وتوخي مزيد من الدقة في تقييم المبادرات الحفازة لتنشيط تكرارها؛ ووضع استراتيجية واضحة للصندوق في مجال تنمية القدرات؛

(ب) ينبغي للصندوق الاستثمار في تحليلات نجاعة التكلفة لدوره في آليات الأمم المتحدة للتنسيق والإصلاح من أجل زيادة المعرفة عن أي المجالات أكثر فعالية من حيث استثمار الموارد المالية والبشرية؛ ووضع استراتيجية لتحديد أولويات القيام بأنشطة في ٩٠ بلداً ينفذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١؛ والعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة لدعم البلدان التي يجري فيها تطبيق برامج "وحدة الأداء" الرائدة لتحقيق المساواة بين الجنسين والاستمرار في تقييم التقدم؛

(ج) لئن كان تفويض الصلاحيات إلى المكاتب دون الإقليمية في المجالات التنفيذية قد حقق تقدماً ملحوظاً، فإن ثمة حاجة مماثلة لزيادة الوضوح والاستثمار في مجالات ضمان نوعية الإشراف وإدارة المخاطر. ويوثق التقرير السنوي التقدم المحرز في مجال إدارة المخاطر، بما في ذلك المراجعة والمتابعة، إلا أن ثمة حاجة إلى تحديد الأولويات من حيث المسؤوليات والمسؤوليات والنظم والإجراءات الموحدة للإشراف؛

(د) يحتاج الصندوق تحسين الإبلاغ وتعقب نوعية الأداء وحسن توقيت المشتريات، والتعيينات وتقديم التقارير إلى الجهات المانحة.

خامسا - إطار الموارد المتكامل

٥٩ - زاد الصندوق من مجموع مساهماته الإجمالية بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، فقد بلغ مجموع الموارد التي حصل عليها ١٢١ مليون دولار، بما فيها الموارد العادية (الأساسية) التي بلغت ٥١ مليون دولار، بينما بلغت المساهمات في الصندوق الاستئماني التابع للصندوق

الإجمالي للمرأة ٥ ملايين دولار. وتجاوزت الموارد الأساسية التوقعات بمبلغ ٥ ملايين دولار أو ١٠ في المائة، وتجاوزت الموارد غير الأساسية الأخرى التوقعات بمبلغ ٣٨ مليون دولار، أو ما يزيد على ١٠٠ في المائة. وفي عام ٢٠٠٨، أعمل الصندوق ممارسة الإبلاغ بشكل منفصل عن الصندوق الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي تلقى ١٨,٣ مليون دولار (بالمقارنة مع ١٥,٩ مليون دولار في السنة السابقة). وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، تلقى الصندوق مبلغ ٦٥ مليون دولار من حكومة إسبانيا لتأسيس صندوق جديد هو "صندوق المساواة بين الجنسين". وتحقق النمو في الموارد الإجمالية للصندوق بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية والحسائر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف التي ازدادت بها قيمة الدولار، لا سيما مقابل اليورو والعملات الأخرى لكبار المانحين.

٦٠ - وقد زاد عدد البلدان المساهمة في الموارد العادية وغيرها من موارد الصندوق من ٤٩ بلدا في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٠ في عام ٢٠٠٨. وزادت المساهمات المقدمة من لجان الصندوق الوطنية في عام ٢٠٠٨، بنسبة ١٩١ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧. وتبين هذه المساهمات التي تزيد على ١,٢ مليون دولار (والتي تشمل مساهمة قدرها ٩٦٠ ٧٧٢ دولارا من اللجنة الوطنية الأيسلندية)، أن هناك إمكانية لزيادة المساهمات من هذه الجهات المانحة غير التقليدية وغيرها من الجهات كجزء من تركيز الصندوق على تنويع قاعدة الجهات المانحة، والتي تظهر أيضا في إطار تعبئة الموارد للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٦١ - ووصلت النفقات من الموارد العادية في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢,٣ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠,٩ مليون دولار - أي ما يقارب ضعف الإنفاق والإنجاز في العام السابق. وقد أنفق الصندوق ٨٠ في المائة من الموارد العادية بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وبلغ مجموع النفقات لعام ٢٠٠٨ (الموارد العادية والموارد الأخرى) ٩٣ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٨,٧ مليون دولار، أو نسبة ٤٤ في المائة، عما أنفقه في عام ٢٠٠٧ حين بلغ مجموع الإنفاق ٦٤,٣ مليون دولار. وكانت النسبة المئوية لصرف الموارد المتعلقة بتقاسم التكاليف أقل - بلغت نسبتها ٦٦ في المائة - بسبب تلقي ما يقرب من ٥٠ في المائة من جميع الموارد المتعلقة بتقاسم التكاليف في الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٨.

سادسا - التوصيات

٦٢ - تقوم اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التي تتألف من خمس دول أعضاء (إستونيا وجمهورية كوريا والسودان وشلبي والترويج) يعينها رئيس الجمعية العامة، بتقديم توصيات رئيسية إلى المنظمة كل سنة. وفي الدورة التاسعة

والأربعين للجنة الاستشارية، المعقودة في ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، والتي استعرضت خلالها أعمال الصندوق في عام ٢٠٠٨، اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

رحبت اللجنة بتعيين المديرية التنفيذية، وأعربت عن تقديرها البالغ للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولوظفي الصندوق على عملهم خلال السنة الماضية وأصدرت التوصيات التالية الرامية إلى تعزيز فعالية عملية البرمجة في الصندوق وتنظيمه.

إن اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة:

١ - تشدد على أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عنصر أساسي من عناصر البنية المعنية بالشؤون الجنسانية في الأمم المتحدة، وتوصي بأن يواصل الصندوق مشاركته النشطة في العمليات المؤدية إلى إيجاد بنية أقوى وأكثر تجانسا في الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وترحب في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٧٧، الذي يرمي إلى تحقيق جملة أمور منها اتخاذ إجراءات موضوعية في هذا الصدد خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة؛

٢ - بينما قُتني على الشكل الجديد لتقديم التقارير، تطلب إلى الصندوق أن يواصل تقديم تقرير سنوي إليها عن الخطة الاستراتيجية، مع التركيز على العلاقات بين المدخلات والمخرجات والنواتج والدروس المستفادة، وتتبع التقدم المحرز بالمقارنة مع خط الأساس وفقا للنتائج والمؤشرات الرئيسية، بما في ذلك الكيفية التي استخدم بها الصندوق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كأساس للبرمجة، وتثني كذلك على الجهود الجارية الرامية إلى كفالة تحقق التكامل في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛

٣ - ترحب بمشاركة الصندوق النشطة في برامج 'أمم المتحدة واحدة' التجريبية لكفالة إدماج المنظور الجنساني فيها بصورة كاملة، وتشجعه على الإسهام في تقييم مبادرات "توحيد الأداء"؛

٤ - تشجع الصندوق على مواصلة التعاون مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لمواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتظل على اعتقادها أنه ينبغي للصندوق أن يشارك في كل من اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية واللجنة التنفيذية للسلام والأمن واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتوصي بشكل خاص بأن

تُفتح أمام الصندوق سبل الوصول إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لكي يقدم له إسهاما من منظور المساواة بين الجنسين؛

٥ - تشجع الصندوق على المشاركة بنشاط في عمليات استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ١٥ عاما، واستعراض الأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور ١٠ أعوام، واستعراض اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بعد مرور ٣٠ عاما، وذلك لكي يمدّها بإسهامات مستندة إلى خبرته؛

٦ - تؤكد أهمية مساهمة الصندوق في عمل لجنة وضع المرأة، وتشجع الصندوق على أن يشارك بنشاط في متابعة نتائج أعمال اللجنة، حسب الاقتضاء؛

٧ - تشيد بتولي الصندوق قيادة فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إعداد واعتماد مؤشرات المجموعة الإنمائية لأداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وترحب بالعمل الذي اضطلع به الصندوق بوصفه رئيس فريق المجموعة الإنمائية العامل المعني بالمسائل السياسية، وتشجع الصندوق على مواصلة الإسهام في تعزيز الدعم المنسق الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية للبلدان لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٨ - تشجع الصندوق على مواصلة ما يقوم به من عمل في مجال دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن؛

٩ - ترحب بمراعاة منظور المساواة بين الجنسين في إعلان الدوحة لتمويل التنمية، وتشجع الصندوق على مواصلة القيام بدور نشط في عملية الأمم المتحدة لتمويل التنمية؛

١٠ - تسلّم بما للأزمة المالية والاقتصادية من أثر على النساء والفتيات، وتشجع الصندوق على الاضطلاع بدور الدعوة إلى مراعاة المنظور الجنساني فيما يتخذه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من إجراءات للتصدي لهذه الأزمة؛

١١ - تشجع الصندوق على مواصلة تعزيز العمل الذي يضطلع به لدعم عملية الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني؛

١٢ - تشجع كذلك الصندوق على مواصلة التعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، وتطلع إلى تلقي أول تقرير عن تقييم هذا التعاون في اجتماع مقبل يُعقد بين الدورات في عام ٢٠٠٩؛

- ١٣ - **ترحب** بالعمل المتواصل الذي يقوم به رسل الخير الذين يمثلون الصندوق، وتحيط علما مع التقدير بالأثر الإيجابي لأنشطتهم؛
- ١٤ - **تشيد** بالحملة التي يضطلع بها الصندوق حاليا المعنونة "لا للعنف ضد المرأة" دعما لحملة الأمين العام الممتدة لعدة سنوات والمعنونة "متحدون لإنهاء العنف ضد المرأة" وبمشاركة الصندوق في جهود أخرى للتنسيق بين الوكالات لإنهاء العنف ضد المرأة؛
- ١٥ - **تثني** على الصندوق لتجاوزه التوقعات المحددة بخصوص تعبئة الموارد في عام ٢٠٠٨ وتوسيع نطاق شراكاته مع مانحي المعونة الثنائية والشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتشجع الصندوق على مواصلة توسيع قاعدة موارده والسعي إلى إقامة شراكات أقوى لبلوغ أهداف تعبئة الموارد المدرجة في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛
- ١٦ - **توصي** بأن تمارس المديرية التنفيذية الخيار المجاز لها المتمثل في إجراء تخفيض بمقدار أقصاه ثلاث نقاط مئوية للنسبة المئوية للمخصص من الموارد العادية (الأساسية) لأي فئة برامج أو منطقة جغرافية لا تحقق نتائجها المقررة وتحويل هذه القيمة إلى المناطق الجغرافية أو الفئات الأفضل أداء، حسب الاقتضاء، مع ضمان التقيد بالنمط الموافق عليه لتخصيص الموارد على مدى الفترات الزمنية الأطول؛
- ١٧ - **تطلب** إلى الصندوق أن يقدم تحليلاً لمعايير تخصيص الموارد لكي تستفيد منه اللجنة الاستشارية لدى استعراضها هذه المعايير في اجتماع يعقد بين الدورات، وأن يدرجه كمرفق في تقريره عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية الذي يرفعه إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- ١٨ - **توصي** بأن تكون المديرية التنفيذية للصندوق قادرة على ممارسة السلطة المخولة لها للموافقة على المبالغ المرصودة لبرامج الصندوق ومشاريعه وفقاً لتفويض السلطة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملاً بالصك الصادر عن مدير البرنامج الإنمائي بتفويض السلطة إلى المديرية التنفيذية للصندوق؛
- ١٩ - **تلاحظ** مع التقدير إنشاء صندوق المساواة بين الجنسين وتتطلع إلى تأديته وظائفه بفعالية؛

- ٢٠ - **تعترف** بالعمل الذي يضطلع به الصندوق بوصفه مدير الصندوق الاستثماري لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة وتؤكد على أهمية الإبقاء على انفتاح الصندوق الاستثماري وعلى العملية التنافسية التي يطبقها في اختيار الجهات التي تحصل على المنح؛
- ٢١ - **تقرّر** عقد اجتماعات بين الدورات في عام ٢٠٠٩ حسب الحاجة.
-